

القسم الثاني
الفلسفة في حياة المجتمع الأوربي

obeykandl.com

الفصل السابع

مهمة الفلسفة في الغرب

١ - الفلسفة من القيم الإنسانية العليا

سنحاول هنا جاهدين ، أن نتبين الخدمات الثقافية والعملية التي أدتها وتؤديها الفلسفة للشعوب الغربية لنستضيء بذلك في ترسيم خطا الفلسفة في الشرق وتعرف ما قدمته من خدمات لشعوبه ، جااعلين من هذا كله تهيدا لهدف أعلى وغاية أسعى ، وهو البحث العميق المستقصى عما عساه يكون في مقدور الفلسفة أن تقدمه في الوقت الحاضر للأمم الشرق العربي وشعوبه . من خدمات اجتماعية وثقافية .

ليس ثمة من يمارى في فائدة العلوم الطبيعية فان آثارها الظاهرة في الحياة الصناعية والزراعية والحياة العملية عامة لا تدع مجالاً للشك في خطرها وعلو قدرها ، وإنما تحوم الشكوك عادة حول أثر الفلسفة في حياتنا بجميع شعبها وفروعها ، ماذا أفاد العالم من الفلسفة ؟ وماذا عساه أن يفيد منها ؟ أو ليست الفلسفة ضرباً من التفكير القديم قد تخطى حدود العصور التي كانت تركز اليه وتعلمن ؟ أو ليس العصر الحاضر يمثل انتقالاً عاماً عن ذلك النمط القديم من أنماط التفكير الى التفكير العلمى الجديد المنتج .

هذه كلها شكوك لها من ظواهر الأمور ما يبررها ، ومن ثم كان حقا على الفلسفة أن تبرر وجودها ، وأن تبين للناس ما قدمته للبشرية من خدمات

في الماضي ، وما تستطيع أن تقدمه منها في الحاضر والمستقبل .
لم تكن الفلسفة في اليونان القديمة بحاجة إلى تبرير وجودها بالإشارة إلى آثارها
في الحياة العملية ، كما يفعل دعاة العلوم الطبيعية في الوقت الحاضر ، فان اليونان
القديمة كانت تؤمن بقيم خاصة ، وكان في هذه القيم ما يعزز وجود الفلسفة

كان من القيم اليونانية المعرفة ، معرفة حقيقة الكون كله ، وحقيقة النواميس
العاملة فيه ، فقد كان قدامى اليونان يؤمنون بأن الحقيقة غاية ، وأن طلب الحقيقة
لذاتها عمل إنساني سليم ، ففي الإنسان نزعة إلى معرفة الحقيقة تدعوه إلى
التفكير والبحث ، وهو إذا ما وصل إلى حقيقة من الحقائق الكونية أرضى هذه
النزعة وأدرك غاية إنسانية عليا ، ومن بلغ غاية من الغايات فقد حقق جزءا من
من الأهداف الكبرى للحياة الإنسانية . ولم يكن اليونان يطلبون من العلم أن يكون
خادما للحياة المادية ، فيقدرونه بمقدار أثره فيها ، كما هي النزعة الغالبة الآن .

وبتعبير أدق ، كان الوصول إلى الحقيقة عملا يبرر نفسه بنفسه ، ولم يكن
العلم بحاجة إلى أن يبرر نفسه بأكثر من أنه حقائق كونية كانت غامضة
فأصبحت سافرة معروفة . أما استصغار هذه القيمة والذهاب إلى أن الحياة هي
القيمة العليا ، وأن العلم إنما يستمد قيمته من خدمتها وتيسير أسبابها فأتجاه
جديد لم تعهده اليونان القديمة .

في هذا الجو كان طبيعيا أن يقر المجتمع هذا المجهود الفكري الذي يقوم
به عدد من كبار المفكرين . الذين لا هدف لهم سوى الوصول إلى الحقيقة وتقديمها
إلى معاصريهم دون نظر إلى ما عساه أن يكون لها من نفع أو فائدة في الحياة
العملية ، ومن ثم ازدهرت الفلسفة في اليونان ، وتناولت البحوث جوانب

الكون والحياة الإنسانية دون معارضة من أحد أو نكير، وفيه توفّر سقراط، وأفلاطون، وأرسطو، على البحث والتنقيب العلمى والناس من حولهم بحيطونهم بجو من الإجلال والتقدير .

عاشت الفلسفة فى اليونان القديمة اذن فى جو التقدير الذى جعل من الحقيقة غاية عليا ، وصارت شغلا شاغلا لعدد من طبقة الأشراف التى كانت تعيش عيشة بطالة وفراغ من أعمال الإنتاج الصناعى والزراعى ، فكانوا يمضون جزءا من حياتهم فى البحث والدرس ، وقد لقي هذا الاتجاه من كبار الفلاسفة تأييدا كبيرا ، فقد نودى فى المجتمع الفلسفية بأن الحقيقة احدى الغايات الإنسانية العليا التى يجب أن يتجه الإنسان للبحث عنها ، وأنه من قلب الأوضاع أن ينظر اليها كوسيلة للحياة وذريعة اليها .

ومع ذلك فان الفلسفة لم تخل من التأثير فى الحياة الفردية والاجتماعية والسياسية فى اليونان نفسها وان لم يكن هذا سبب وجودها والباعث على ممارستها .

ومهما يكن من شىء فلشكل دراسة من الدراسات ثلاثة جوانب يرجع اليها عادة فى تبرير وجودها وإدخالها مناهج التربية فى المدارس والجامعات .

وأول هذه الجوانب : هو ما أشرنا اليه آنفاً من أنها حقيقة تطلبها النفس الإنسانية لذاتها ، فتجد فى طلبها وترتاح عند الوصول اليها ، وتشعر اذا بلغت بانها قد بلغت غاية لا تتخذ وسيلة لسواها ، وهذه هى القيمة الذاتية .

على أن العلم أيضا كثيرا ما يكون سببا للحصول على فوائد أخرى ، فكثيرا ما يكون ذريعة الى نفع مادى أو عقلى ، وهذا بلا شك اعتبار هام يضاف

عليه قيمة جديدة ، ولكنه إذ ذاك يقدر كوسيلة لهذا النفع لا غاية ، وليس ثمة ما يمنع من تقدير العلم كغاية وكوسيلة .

العلم إذا قد يكون وسيلة إلى فائدة عملية « وهذا واضح ، فنواميس الطبيعة والكيمياء ، وعلم النبات والحيوان حقائق كونية ، من عرفها فقد عرف بعض النواميس العامة العاملة في هذا الوجود ، ولكنها أيضا قد اتخذت وسيلة إلى الحياة ، فاستخدمت قوانين الوراثة مثلا في استنباط صنوف من الحيوان القوي الفاره ، واستخدمت قوانين البخار والكهرباء في تكوين الآلات البخارية والكهربائية العاملة في الإنتاج والنقل وغيره ، وقد عرف المشتغلون بالإنتاج ما للعلم من فائدة في رفع مقادير المنتجات الصناعية والزراعية ، فاستخدموا العلماء في هذا وأفادوا منهم .

أما ان العلم ذو أثر عقلي ، فليس أصرا خفيا كما قد يخطر بالبال ، فما لا شك فيه أن هناك فرقا بينا بين الطبقة المتعلمة وغير المتعلمة في التفكير ، ويرجع هذا لا محالة إلى ما تلقاه المتعلمون من تدريب على التفكير في مواد الدراسة المختلفة ، كالهندسة النظرية والطبيعة والكيمياء ، فإذا كان كل من الفريقين قد ولد مزودا بقوة التفكير ، فقد كان من حظ طائفة أن ينال تفكيرها تدريجا متواصلا ، ينميه ويزيد قوته على حين حرم الفريق الآخر من هذه الميزة الفريدة . العلم والفلسفة إذا هما جوانب ثلاثة ، فهما عون على معرفة الحقائق الكونية ، وهما تدريب للقوى العقلية . ولكل منهما أثر في الحياة العملية .

وتقدير الشعوب للعلم والفلسفة يرجع عادة إلى فلسفة التقدير السائدة ، قال يونان القديمه كانت تعد الحقيقة قيمة عليا ، ولهذا السبب كانت تقدر أثر التدريب

العقل في إسماء قوة التفكير تقديرا كبيرا ، فالعقل المدرب على التفكير قادر أن يسير بخطى موقفة مسددة ، وأن يصل بمجهود قليل الى الحقيقة المنشودة .

أما أثر العلم في الحياة فلم يكن من القيم الفعالة في هذا المجتمع ذي الصبغة الثقافية العالية .

كانت الفلسفة لدى اليونان إذا محض ثقافة ، وكانت تقدر على هذا الأساس ، على أنها معرفة لا يكون وأسماء للقوة العقلية التي ترفع الإنسانية فوق مستوى عالم الحياة جميعه وتهداها لادراك الحقيقة ، فاذا انتقلنا إلى العصور الوسطى تغير الحال .

في القرون الوسطى كانت المسيحية قد بسطت رواقها على أوروبا كلها ، وأعطتها العقائد الكونية وفاسفة التقدير والسلوك ، فلم يكن من الطبيعي أو الممكن أن تتقدم الفلسفة لمجتمع كهذا على أنها الحق الصراح الذي تتطلبه الإنسانية ، وأن على الناس أن يؤمنوا بها ويسيروا في ركابها ، فقد ألقى الناس قيادهم إلى الدين ، واطمأنوا إلى هذا الوضع ، واستقرت عليه الأمور ، ولكن كان من الممكن أن تجيء الفلسفة لتؤيد العقائد الدينية وتثبت دعائمها .

والواقع أن الفلسفة في القرون المتوسطة استخدمت فعلا لهذا الغرض ، فاستخلص منها عدد من كبار المفكرين المسيحيين ما يطابق الدين ويؤممه ، ودعوا به تلك العقائد على نحو ما سبقت الإشارة إليه ، وقد كانت اللحظة بطبيعتها الحال لفلسفة أفلاطون وأرسطو تقرب شبيها بالدين المسيحي .

ولم تكن تلك فلسفة ، فالفلسفة ليست مجموعة آراء ، مدعمة أو غير مدعمة بأسانيدها من حجج وأدلة ، ولكنها روح التفكير المطلق غير المقيد ، وقد كان

هناك كل شيء ما عدا هذه الطريقة الفكرية التي لا تتكشف الحقيقة إلا في جوها
ولا تنشط العقول للبحث أو تثق بنتائجها إلا في ظلها .

ومهما يكن من شيء فالفلسفة التي كانت لدى اليونان غاية وثقافة قد أصبحت
في القرون المتوسطة خادمة للدين .

أما عصر النهضة فيمتاز بعودة التفكير الذاتي الحر الى الوجود ، والدوافع
إلى مزاوله العلم والفلسفة في ذلك الحين غير خفية ، فمن تتبع بواعث البحث
في صدر هذا العهد استطاع أن يدرك أنها بعيدة عن الغايات العملية فلم يكن
الفلاسفة والعلماء يفكرون في شؤون الحياة ويبحثون من أجل ذلك عن القوانين
الضرورية لاصلاحها ، لم يكن العلماء يفكرون في إصلاح الانتاج ويدرسون
ليصلوا الى النواميس التي يمكن استخدامها في اختراع الآلة ليزيد الانتاج
الصناعي أضعافا مضاعفة ، ويميش الناس في حالة يسر ورخاء ، لم يكونوا
يفكرون في ذلك ، وان كان شيء من هذا قد ترتب على ظهور النواميس
العامة التي وصلوا اليها ، كان البحث بريئا غايته الحقيقة وحدها ، وهي
نفس الغاية التي كانت تسيطر على البحث العلمي في اليونان القديمة كما سبقتمت
الإشارة اليه ، ولكن الحال لم يلبث أن تغير بالنسبة للعلم ، فما كادت النواميس
الطبيعية تسفر لعقول العلماء وتستخلص واحدا بعد الآخر ، ويتراكم بعضها إلى
جانب بعض حتى اتجهت الأفكار إلى ما عساه أن يكون لها من فائدة في الحياة
العملية ، وتلا ذلك أن استخدم الكثير منها وأدى استخدامه الى إخير الكثير ،
فعمت فوائد العلم اذا وبدأ الناس يدركون أن له فوائد أخرى غير محض

الثقافة ، فأقبلوا عليه يتنافسون في دراسته وتشجيعه ، ويوصون بادخاله في مناهج الدراسة واعطائه فيها أرفع مكان ، ويمثل هذه الدعوة في أقوى صورها «سبنسر» في كتابه عن التربية ، وقد أدت هذه النزعة الى نتائج ثقافية خطيرة ، فقد غفل الناس عن فوائد العلم الثقافية ، فلم يهتموا به كعرفة لحقائق الكون المعجيب الغامض ، وتأثرت بذلك كتب العلوم ، فبدل أن يقدم المؤلف موضوعه على أنه كشف عن حقائق كونية ، فيعنى بتنظيمه وجمع شتائه وعرضه في صورة موحدة أصبح لا يبالي أن يكس في صحائفه حشداً من القواعد والنواميس المتشابهة ، أو غير المتشابهة في أي وضع اتفق دون تفكير في وحدة أو نظام .

والواقع أن من يقرأ هذه الكتب يشعر شعوراً قوياً بأن تفكير المؤلف لم يتجه مطلقاً الى أن علمه هذا كشف عن الكون وتعريف به ، وإزالة لما يحيط به من غموض ، وقد ظهرت هذه الروح جلية في المدارس نفسها وغلبت على تدريس العلوم فيها ، فكان الطالب يدرس الطبيعة والكيمياء دون أن يشعر بأنه يدرس الوجود ويتعرف الكون

وكما توارت قيمة العلم كعرفة كذلك توارت قيمته ، كثقافة وتكوين لقبة التفكير ، فلم يكن هناك عناية ظاهرة في المدارس أو خارجها بالانتفاع بالدراسات العلمية في تكوين تلك القوة الهامة ، وهكذا غطت الناحية العملية للعالم على ناحيته الثقافية والتربوية .

وهذا بطبيعة الحال هو عكس الوضع الذي كان سائداً في اليونان القديمة .

ومما لا شك فيه أن هذا قد انتزع من العلم لذته وسلبه مذاقه وقديسيته وردده شيئاً ثقيلاً غير مستساغ .

وقديماً كان أنصار القيم العملية مستخفين غير مجاهرين ولكن الفلاسفة المادية في صورها المختلفة قدمت لهم تكأة يتكئون عليها فلم يقتصر الخطيب على اسبنسر الذي عارض الفلاسفة المادية في تقديرها للحياة وتقديرها للمواد الدراسية على أساس من أثرها الظاهر أو الباطن في حفظ الحياة وترقيتها بل تبعه عدد من الفلاسفة الذين رفحوا عقيرتهم بالمناداة بالقيم المادية ، وحملوا حملة شهواء على القيم الروحية كالعلم للفن والفن للفن منادين بأنها قيم جيل « ارسطو قراطى » لم تسكن حياته تضطره إلى العمل من أجل العيش . أما الشعوب الديموقراطية التي قضت على نظام الطبقات ومحت طبقة البطالة حتى صار لا منزلا لكل من الاشتراك في عملية الإنتاج فلا محيص لها من العدول عن هذه القيم والاتجاه إلى الحياة ، والنهوض بمستواها ويستتبع هذا بطبيعة الحال أن توزن الأمور بهذا الميزان وحده ، ميزان الحياة نفسها ، ولا تستثنى من ذلك المواد الدراسية فقيمتها رهينة بما تستطيع أن تقدمه لحياة المجتمع من فائدة ونفع ومكانها في المنهج تقرره فائدتها العملية والاجتماعية ، وزعيم هذه الدعوة في أمريكا في الوقت الحاضر هو « جون ديوى » الفيلسوف الأمريكى الشهير .

وهي دعوة خطيرة بل شديدة الخطورة لأنها تقلب فلسفة التقدير القديمة رأساً على عقب ، وتقف منها موقف العداء الصريح .

ومهما يكن من شىء ففى جو فكرى كهذا يصبح من الضرورى والمحتم أن تتقدم الفلسفة للدفاع عن نفسها وتبرير وجودها ولا يصح أن يغفل هذا الدفاع

الناحية العملية ، فإن استعلاء الفلسفة المادية الوجودية والتقديرية يجعل هذا الاغفال خطأ مبيناً ، ففي عصر توزن الأمور فيه بأثرها في الحياة و يمتاز العلم والمعلم بالخدمات التي يقدمونها للحياة الصناعية والزراعية والصحية وغيرها لا يجوز للفلسفة أن تغفل الإشارة ما عساه يكون لها من فائدة عملية.

والفلاسفة ينكرون أن الفلسفة لم تهتم بالحياة الانسانية الفردية والاجتماعية ويدعمون حججهم بتاريخ الفلسفة منذ أقدم المصور إلى الوقت الحاضر ونستطيع أن نورد عجالة قصيرة نعرض بها شيئاً من جهود الفلاسفة في الاصلاح الاجتماعي وتفسير أوضاع المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية كدليل قاطع على أن الأهداف العملية لم تغيب عن أذهان الفلاسفة منذ نشأت الفلسفة إلى يومنا هذا .

يعيش كل مجتمع بشري طبقا لمدد من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تستمد سلطاتها من الدين أو من التقاليد المجهولة الأصل أو غير ذلك من المصادر التاريخية الكبرى وتزيد الأجيال بتعاقبها قدسية هذه الأوضاع وتعلو من هيبتها في نظر الشعوب التي تؤمن بها فيستفحل سلطانها ولا يقوى أحد على المساس بها أو النيل منها بقول أو فعل ، وفي مثل هذه الحالة تحدث ظواهر نفسية عجيبية .

من ذلك أن بعض هذه النظم قد يكون فاسداً في طبيعته ، وقد يكون هذا الفساد واضحا لسبيل إلى ستره أو إخفائه ، ومع ذلك يظل النظام الفاسد قائما يتحكم في حياة الناس وسعادتهم ويلقى بالألوف ومئات الألوف منهم في مهاوى البؤس والفاقة والذل ويمضي في هذا السبيل آلاف السنين آمننا مطمئنا

وأعجب من ذلك كله عقلية الشعوب التي تخضع لهذه الأوضاع الفاسدة ، فالكثرة الغالبة من أفراد تلك الشعوب لا يكاد يخطر لها ببال أن هناك وضعا آخر سلبا يمكن أن يأخذ مكان الوضع القائم الفاسد ويحل محله ، ويحدث هذا عادة في حالة العزلة القومية التامة كما حدث للصين واليونان القديمة في عصورها الأولى وتزول هذه العقلية أو تضعف تدريجيا تحت تأثير الاختلاط بالأمم الأخرى التي تعيش تحت أوضاع مخالفة و إذ ذاك يظهر الشك وتلوه البحث .

ومع ذلك فقد تلزم الشعوب موقف الاحترام والاجلال لتقاليدها الفاسدة حتى بعد رؤية الأوضاع الصالحة المخالفة في حياة الشعوب الأخرى وذلك يرجع إلى فقدان الشجاعة الأدبية في نفوس الطبقة المفكرة فيها واستحواز الجبن الأدبي عليها

ومهما يكن فلا سبيل إلى تغيير الأوضاع العامة الفاسدة ، إلا إذا استطاعت الطبقة المفكرة في الشعب أن ترى أن هناك نظماً أخرى سليمة يمكن أن تحل محل النظام الفاسد القائم وكان ليهما من الشجاعة والإقدام الأدبي ما يدفعها إلى الاعراب عن رأيها والدفاع عنه والسعى إلى تحقيقه ، ولعل أشق الأمرين هو زوال الغشاوة النفسية واستيقاظ العقل من سباته الفكري وهجومه صرة واحدة على مواطن الضعف ومكامن الفساد في النظم العامة ، ففي مثل هذه الساعة تفقد الأوضاع القديمة قدسيته وتمحور العقول من سلطتها ، ويبدأ البحث عن النظم الصالحة ، وقلما يحدث هذا الانقلاب لغير قادة الفكر من البشر .

وقد سجل التاريخ أن الأمة اليونانية القديمة كانت كغيرها من الشعوب ، تعتنق عقائد خاصة ، وتعيش تحت نظم سياسية واقتصادية واجتماعية معينة ، تؤمن بها وتطمئن إلى صحتها ، ولكنها ما كادت تختلط بالشعوب الأخرى وترى الأديان والنظم المخالفة حتى وجد الشك سبيله إلى نفوس الطبقة الرفيعة فيها كما سمبقت الإشارة إليه .

وقد تسرب الشك في أول الأمر إلى نظرية الوجود التقليدي والصورة التي ترسمها لنشأة الكون ، فشرع فلاسفتها يستخدمون عقولهم في تفهم الكون وتعرف نشأته .

أما المجتمع فقد ظل سلباً بعيداً بنظمه وأوضاعه عن الشك ، حتى ظهر السوفسطائيون ، فبشروا بالشك في صحة الأوضاع السياسية القائمة ، ثم ترعرع أفلاطون في هذا المجال ، وبدأ الشك يتسرب إلى شيوخ الفلاسفة في صحة أوضاع المجتمع الاغريقي وسلامتها ، ففضي لتوه برسم صورة مثالية للمجتمع

البشرى كما يجب أن يراه ، وكما يجب في نظره أن يكون ، وهي صورة تنطوي على كثير من الجرأة والاقدام ، فقد قوض أفلاطون دعائم المجتمع القديم ، وأقام مقامه مجتمعا جديدا يختلف اختلافا بينا عن المجتمع القديم في أوضاعه السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وحسبك أن تعلم أنه استنكر الديموقراطية كنظام للمجتمع ، على أساس أنها سبيل سهل ، يستطيع عن طريقه الجلالة والمشهودين وأصحاب المسآرب الذاتية أن يخذعوا الجماهير ، ويختلسوا ثقتهم ، ويصلوا إلى الحكم ، فيصبثوا بكل مقدس ، ويفسدوا كل صالح ، ويسفكوا دم عظام الرجال ، أو يدفنوهم أحياء ، ونادى بضرورة إسناد الحكم إلى طبقة الأذكاء بعد تربيتهم تربية جسمية وعقلية عالية ، على أساس أن الحكم مهمة يجب أن تسند لمن أهلتهم الطبيعة لها بوفرة الذكاء وخصب العقل بعد تزويدهم بالمعارف اللازمة والصعود بهم إلى آفاق الفلسفة العليا .

وأخطر من ذلك وأدل منه على الجرأة العقلية التي يمتاز بها العباقرة من بناء المدنية مناداته في مطلع فجر اليقظة الفكرية بضرورة إلغاء الملكية الفردية ونظام الأسرة .

ومهما يكن من شيء فيجب أن يفهم موقف أفلاطون على حقيقته حتى لا يخفى معناه الحق ، ولا ما بنطوى عليه من مبادئ جلييلة ، فأفلاطون لم يحاول أن يعالج بعض مظاهر الخطأ والفساد في بعض نواحي المجتمع دون بعض ولكنه تصدى للمجتمع كله وتناوله كوحدة ، فدرس ما يتطوى عليه من عيوب ، ثم وضع خطة إصلاح عامة شاملة لمختلف نواحيه ، فلم تقتصر بحوثه على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بل تخطت ذلك كله إلى نقد التعليم وتهذيب أوضاعه ثم إلى الفنون وأثرها في حياة المجتمع ، وما يجب أن يفرض عليها من رقابة تقي

الشعب ما قد ينجم عن تركها حرة طليقة من شروخ إجتماعية متباينة ، ثم استرسل في بحثه فمرض للدين الأخرى وما ينطوى عليه من فساد ونادى بضرورة إصلاحه وتهذيبه ، ثم واجه مركز المرأة في المجتمع فلم يترد في الدفاع عنها ووضعها من المجتمع في الموضوع اللأم .

كانت جمهورية أفلاطون إذاً ضرباً من التنظيم الشامل لأوضاع المجتمع جميعاً وكان النظام الذي اقترحه ثورة جريئة على الأوضاع القائمة من ناحية ومظهراً من مظاهر الشجاعة الأدبية والبطولة الفكرية المنقطعة النظير من ناحية أخرى ، فلم يشهب أفلاطون المتأدب بأى وضع ظنه صالحاً ، وإن كانت مسافة الخلف بينه وبين الأوضاع القائمة واسعة الشقة بعيدة المدى .

وهذا النوع من التنظيم الشامل عرف فيما بعد باسم الطوبى أو Utopia وصار فيما بعد شغلا شاعراً لعدد من المفكرين الغربيين والإسلاميين .

وليس خبير ما تركه أفلاطون للبشرية هو الآراء السياسية والاقتصادية والإجتماعية الكثيرة التي تحتشد في صفحات كتابه على نفاستها وجلال قدر الكثير منها ، ولكن موقفه العلمي والنقدي العالى الذى وقفه أمام نظام المجتمع لأول مرة في تاريخ البشرية ، فانتقل من بعده إلى عدد من كبار المفكرين في كل جيل اتخذوا من المجتمع موضوعاً للدراسة العلمية والتنظيم المستبصر ، فأفضى هذا الاتجاه إلى ظهور النظريات السياسية المختلفة و عدد كبير من Utopias وإلى ظهور التنظيم الإقتصادي الحديث المعروف بالمشتركي والشيوعى . وقد استنطاق الكثير من هذه المذاهب أن يتغلب على المقاومة العنيفة التي قامت في وجهه ويصبح حقيقة واقعة رائعة .

ويمكن أن يقال بوجه الإجمال أن الدرس الخالد الذي ألقاه أفلاطون على البشرية هو أن نظام المجتمع ليس شيئاً مقدساً ، وأن من الواجب دراسة أوضاعه المتعددة وتقديرها تقديراً عادلاً جريئاً في ضوء ما تنضى إليه من آثار في حياة الأفراد والجماعات ، ثم تنظيم المجتمع بعد ذلك على أساس اختيار أفضل النظم وخير الأوضاع دون تهيب أو تردد أو أكثرات بالجاهير الجامدة المعاجزة عن استساعة روح التطور والتقدم .

وإذا كانت نظم أفلاطون الاجتماعية قد أخفقت نظرياً أو عملياً في عصره والعصور التي تلتها فإن هذا الموقف الفكري الحر نحو المجتمع ونظمه المختلفة قد بقي حياً سليماً ينتقل من عصر لآخر فيؤتى أكله الشهى في صورة نظريات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو في صورة طوبى Utopias منظمة للمجتمع من جميع نواحيه .

ولن نحاول هنا استقصاء حركات التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي المختلفة الأنواع والضروب ، فتلك مهمة شاقة تتوزعها علوم مختلفة كتاريخ النظريات السياسية وتاريخ الاقتصاد وعلم الاجتماع وإنما نجتزئ هنا بالإشارة إلى الاتجاهات العامة وكبار ممثليها ، فقد ظهر مثلاً في الشرق والغرب عدد من الطويات التي تحاول التنظيم العام ، ومن أشهرها طوبى مور وطوبى الفارابي الفيلسوف العربي الشهير . وعيب هذا النوع من التفكير بعمده عن الروح الواقعية ، وعدم اهتمامه بتحديد الوسائل الضرورية لتحقيق النظام المقترح ولهذا لم يترك أثراً عملياً في حياة الشعوب التي ظهر فيها فكان في حقيقة أمره أشبه شيء بأحلام اليقظة التي يلجأ إليها الأطفال والضعفاء والناعسون فراراً من قسوة الحقيقة

وشدتها فيصوغون وهم في هذه الحالة النفسية عالماً مثالياً منقطع النظير ولكنه فوق
متناول البشر .

وفي مستهل عصر النهضة الفكرية الأوروبية ظهر تيار آخر اقتصر في بداية
أمره على الناحية السياسية للمجتمع ، وحاول تنظيمها ووضعها على أسس جديدة
صالحة ، فكانت الثورة الطبيعية لهذا التيار المتصل الحلقات ظهور عدد من النظريات
السياسية التي بلغت أشدها في النظام الديمقراطي ، وقد أفضى هذا التيار إلى
الإنقلاب التاريخي الكبير المعروف باسم الثورة الفرنسية ، والذي لم يقتصر أثره
على تغيير الأوضاع السياسية للمجتمع بل تناول النظام الاقتصادي أيضاً ، فقد قضى
على النظام الاقطاعي وحرر الثروة القومية من قبضة طبقة الاشراف التي احتجزتها
عن الشعب قروناً طويلة .

بدأ هذه الحركة هو بن وتلاه لوك ، ثم جاء روسو فأعطى النظام السياسي
صورته النهائية الفتانة المسماة بالديموقراطية .

وقد خيل إلى أهل القرن التاسع عشر ان هذا النظام سيكفل لهم السعادة
التامة فلم تكن تستقر الديموقراطية في فرنسا حتى شرعت تنتقل من أمة إلى أخرى
ولم يكده ينقضى القرن التاسع عشر حتى اختفت بقايا نظام الاقطاع وعم النظام
النيابي أو كاد جميع الممالك الأوروبية .

وقد قوبل النظام الديمقراطي في أوروبا باختر استقبال ونيطت به أعظم الآمال
وظن الناس أن السعادة منهم قاب قوسين أو أدنى ، وخيل إلى الطبقات العاملة
والفقيرة أنه كفيل بالقضاء على كل أسباب الشقاء ، وان كل ما يجب ان تتجه إليه
جهودهم هو الحصول على حق التصويت كاملاً غير منقوص ، ثم تأتي تباعاً أيام

المسادة واليسر والرخاء . ولكن نفرأمن المتريشين من كبار المفكرين وقفوا جانبا وجملوا يرقبون مجرى الأمور تحت النظام الجديد و يقدرّون الحوادث تقديراً صادقا هادئا فلم يلبثوا ان رأوا أن حقيقة الأمور غير ما يبدو لأعين الجماهير المفتونة المأخوذة بروعة هذا الانقلاب الحديث .

كانت الحرية شيئا جديداً فاتنا ، الحرية بجميع أنواعها ، وكان من واجب الدولة احترامها وعدم المساس بها من ناحية ، ثم حمايتها من ناحية أخرى ، ولما كانت علاقة الإسترقاق والتسخير التي كانت قائمة بين السيد الإقطاعي وعبيده قد زالت وحل محلها نظام التعاقد الحر فقد نودي بضرورة المحافظة على حرية المقدم وألا تمتد إليها يد حتى يد الدولة نفسها . وقدر المفكرون أن حرية التعاقد تستفضى إلى مسادة الطبقة العاملة فان أصحاب رؤوس الأموال سيبتنافسون في الحصول على عمل الطبقة العاملة ، فيكثر الطلب ويقل العرض وترتفع أجور العمال تبعاً لذلك ثم مستوى حياتهم . وخيل إليهم أن هذا لا محالة واقع وما على الناس إلا أن يدعوا هذه العملية الطبيعية تأخذ مجراها وتستتم مدتها حتى يروا نتائجها الطبيعية المرتقبة تتحقق واحدة تلو الأخرى .

ولكن شيئاً من هذا لم يخضع هذا الفريق المتشكك الذي انتبه من حركة التفاؤل مكاناً قصياً ووقف يترقب سير الأمور بحذر .

والواقع أن الأمور لم تلبث ان تكشفت عن غير ذلك . فان الثورة الصناعية التي عاصرت هذا الانقلاب السياسي كانت تعتمد على الآلة البخارية ، وكانت قدرة الآلة على الإنتاج تتضاعف بمرور الأيام حتى أصبحت الآلة الواحدة تنتج في ساعة أكثر مما تنتجه المئات في أيام . وإذا ذلك بدأ أصحاب الأعمال يستفنون عن العمال تدرّ يجيأ فوق هؤلاء بالألوف في البطالة فكثير المرض في سوق العمل وقل

الطلب ، وأخذت أجور العمال تهوى وساعات العمل تزيد وامتدت هذه الحركة في طريقها ووجد أصحاب المصانع أن الآلة التي يديرها الرجل يستطيع الطفل أن يقوم عليها بأجر أقل من أجره فاستخدموه بدلاً منه .

ومهما يكن من شيء فقد كثر استخدام الأطفال والنساء في المصانع وانخفضت أجور العمال وتفشيت فيهم البطالة واحتشمت طوائفهم في أحياء فقيرة قدرة وجدت فيها الأمراض على اختلاف أنواعها مرتعاً خصيباً .

ونستطيع أن نتصور مدى سوء هذه الحالة إذا تذكرنا أن الصناعة في القرن التاسع عشر كانت قد بدأت تأخذ في حياة الأمم الغربية العظمى المكان الذي كانت تشغله الزراعة قبل ذلك فقد صارت المهنة العامة للكثرة العالية من الشعب .

وماذا كان موقف الديموقراطية أزاء هذه الحالة الاقتصادية الشاذة ؟

لقد كان بيننا أن هناك شيئاً كثيراً من الاختلال في الحالة الاقتصادية ولم يتردد كتاب ذلك العصر وأدباؤه في التشهير بهذا الشر الاجتماعي المستطير والمناداة بضرورة إصلاحه . لكن أنصار الديموقراطية من الساسة وكبار فقهاء القانون حذروا الدولة من التدخل في الموقف لمساعدة الطبقات العاملة كأننا ما كان الحال . والحجة التي تدرعوا بها في ذلك هي أن صميم الديموقراطية هو الحرية . فحرية التعاقد التي هي أساس الحياة الاقتصادية الجديدة التي خلفت نظام الاسترقاق الاقطاعي ويجب أن تبقى بعيداً عن كل تدخل وعمت من جانب الدولة أو سواها مهما كانت النتائج المترتبة على ذلك . وعدوا التعرض لها افساداً لمعنى الديموقراطية وتسليماً في المبادئ الأساسية التي تقوم عليها . ولكن هؤلاء النهر المتشككين

الذين سبقت الإشارة إليهم رأوا في هذا الموقف السلبي الذي وقفته الديمقراطية
أزاء شقاء الطبقات المأهولة وبؤسها ما دعاهم إلى دراسة الموقف دراسة جديدة
دقيقة .

ففسأولوا ما هو الهدف الأبعد للثورة الفرنسية ؟ هل حققته الديمقراطية ؟
إذا كانت الديمقراطية قد فشلت في تحقيق سعادة المجتمع واضطرت إلى أن تتف
مكتوفة اليدين مغلولة فما هو السبيل المقصد إلى منه السعادة .

وهنا ظهرت بوادر اليأس من نجاح الديمقراطية في صورتها القديمة وتطلع
الناس إلى نظام جديد ناجح، فبدأت المذاهب السياسية الجديدة تتكون وتظهر
في الميدان تباعا، وظهر في أفق البحث العلمي أساليب جديدة لدراسة النظم السياسية
والاقتصادية والاجتماعية وهو الأسلوب التاريخي .

والرجوع إلى التاريخ لقراءة معناه واستخلاص المبادئ العامة والأهداف
العليا التي يتجه إليها الصراع التاريخي الطويل بين الشعوب والطوائف ، قد
أصبح اليوم من الأساليب المعترف بها في دراسة التطور السياسي والاقتصادي
والاجتماعي للشعوب البشرية عامة ، ولسكنه لم يستخدم بطريقة علمية دقيقة إلا
منذ تلك الحقبة من التاريخ .

وكان ماركس ممن واجه المجتمع الغربي والنظام الديمقراطي بروح النقد
والحرية الفكرية التامة . فكان في مقدمة النتائج التي وصل إليها أن المعضلة ليست
في لها وصميمها سياسية ولكنها معضلة اقتصادية . ولم يتردد في الجهر بأن النظام
الاقتصادي هو الأساس الذي يترتب عليه كل ما عداه من نظم سياسية ومن
أخلاق وعقائد .

وجوهر الأمر في نظره أن هذه الأوضاع الاقتصادية تقسم المجتمع قسمين متعاديين يكد أحدهما للآخر ولا مفر من استمرار الصراع بينهما مادام هذا الانقسام قائماً . وهي بعد ذلك أوضاع ظالمة فان طبقة أصحاب رؤوس الأموال تستبد بنتائج جهود العمال ولا تترك للعمال المنتجين من ثمار جهودهم المضنية إلا أجراً ضئيلاً لا يكاد ينيلهم أكثر من كفاف العيش . ولا ينهي هذا الصراع في نظره ويضع الأمور في نصابها العادل إلا ثورة عمالية تذهب بطبقة أصحاب رؤوس الأموال وتجعل رأس المال ملكاً مشاعاً للجميع .

وأول ما يلفت النظر هنا أن الناحية الاقتصادية قد حلت محل الصدارة في هذا النوع من التفكير ورجعت بالناحية السياسية إلى الوراء . فقد رأى ماركس أن فقر طبقة العمال ويؤسهم يجب أن يعزى إلى فساد النظام الاقتصادي الذي يسمح لأقلية ضئيلة من كل شعب بالاستئثار برأس المال ثم الاستحواز باسمه على جميع ما تنتجه طبقة العمال مقابل أجر ضئيل يتركها تترج تحت أعباء الفقر والمرض والجهل .

ولم ير لذلك من حل إلا تغيير النظام الاقتصادي نفسه وعنده أن هذا هو الذي يجهت الداء من جرثومته ، أما التلاعب بالنظام السياسي مع بقاء نظام الاستغلال الاقتصادي على ما هو عليه فمحاولة غير مجدية في نظره على الإطلاق .

وقد استولى الشك أيضاً في صلاح النظم القائمة على آخرون كبار المفكرين والفلاسفة ولكنهم رجعوا بأسباب الفساد إلى طبيعة النظام الديموقراطي نفسه فحاولوه تبعة البؤس والشقاء الذي تترج تحته الكثرة الغالبة من كل شعب يمش تحت النظام الديموقراطي ثم اتجهوا إلى البحث عن نظام سياسي جديد يدفع هذا الفساد ويرفع من المجتمع هذه الشرور .

ولم تكن الصورة العامة لهذا البديل بالفامضة فلا بد في النظام الجديد أن يضع الحكم في يد الطبقة الممتازة الذكاء والعلم والاخلاص بدلاً من الماجزين والموهين الذين يمثلون الضعف والعجز في أشنع مظاهره ، ويجب أن تناع لهم السلطة الضرورية لازالة هذا الفساد وإصلاح المموج من الأمور ، ومثل هذا النظام يختلف بطبيعة الحال اختلافاً بيناً عن النظام الديموقراطي ، فهو لا يتم إلا بالتغاضي عن النظام النيابي في صورته الدقيقة وعن كثير من الحريات العامة كحرية العمل وحرية العقد وحق الملكية المقدس في صورته المتطرفة .

وقد كان أفلاطون في حملته على الديموقراطية رأى ما رآه من ضرورة وضع الكفايات المخلصة على رأس الدولة ولكنه عجز عن تحديد الطريق الذي يصل بهذه الكفايات التي اختارها على قاعدة الذكاء والثقافة إلى مناصب الحكم . فكان على هؤلاء المفكرين المحدثين أن يجدوا لذلك طريقاً وقد وجدوا الطريق فملا ، فقد رأوا الإبقاء على الأصل السياسي القديم ، وهو أن الأمة مصدر السلطات . واقتصر على أن يطالبوا منها تفويضاً عاماً غير مقيد بحريات عامة أو مساوفاً على شريطة أن يحققوا لها جميع آمالها . أما أسلوب الحصول على هذا التفويض فهو أن يرشحوا عدداً من الممثلين على النحو الديموقراطي المعروف فإذا انتخبت البلاد منهم أكثرية ، انتقد المجلس النيابي وفوض القادة في إدارة البلاد ثم ينفذ على أن ينتقد إذا ما دعي للانقضاء . وبهذا تنتقل إلى الأذكاء الأكفاء سلطة مطلقة غير مقيدة بالقيود الديموقراطية الثقيلة التي وقفت في وجه كل إصلاح ورفق ، فيقتضي لهم تنفيذ مناهجهم الإصلاحية الشاملة في صورة عاجلة سريعة . والزعماء تحت هذا النظام يتمتعون بسلطة واسعة تتضاءل بجانبها سلطة

القياصرة التاريخية ، ولكنها مقيّدة بقييد واحد هو وجوب بذلها في خدمة الشعب . وقد كان هتلر وموسوليني وهما في أوجهما لا يقابلان بنير السمع والطاعة العمياء في كل مكان .

ولما كانت هذه السلطة قد وضعت في أيديهم للخدمة العامة السريعة فقد كان ضرورياً أن يضعوا الخطط الإصلاحية وأن يجتهدوا البلاد لتنفيذها ولهذا توفّر الفنيون في إيطاليا وألمانيا وروسيا على اختطاط جميع نواحي الحياة ودفنوا بهذه الخطط إلى الدولة لتنفيذها فتوفرت هذه بجميع جهودها على تحقيق هذه الخطط في أسرع وقت وأقصره . ولم يكن هذا الاختطاط ممكناً في الممالك الديمقراطية لقيام الحريات العامة في وجهه ، أما الدول الجماعية فقد أزلت من الطريق حرية أصحاب المصانع وحرية العقد وتقديس حق الملكية فأتسع المجال للتخطيط الشامل في الميدان الإقتصادي وسواه . ووجهت المصانع والمزارع إلى حاجات المجتمع ورفعت أجور العمال إلى المستوى الملائم وبنيت لهم من ضريبة الدخل وسواها المساكن والمدارس والملاهي وغير ذلك .

أما الدول العريقة في الديمقراطية كأنجلترا فقد سلكت مسلكاً وسطاً لا شطط فيه ولا إسراف . فقد رأت استيفاء نظام الملكية الفردية ولكنها حاولت توزيع الدخل القومي بأسلوب جديد يحقق للطبقة العاملة نصيباً غير قليل من الدخل الاجتماعي المنشود .

كان من الواضح لديهم أن الدخل القومي نتاج رأس المال والعمل فيجب أن يشترك فيه أصحاب رهوس الأموال والعمال . ولما كان الأجر اليومي هو حظ العامل من هذا الدخل وهو مقدار ضئيل وفي تدهور مستمر وكان أصحاب رهوس الأموال يخرجون من هذه القسمة بنصيب الأسد فقد كان بيناً أن هذا التوزيع غير عادل وأنه لا بد لبلوغ العدل من اتباع توزيع جديد مغاير له وللشيوعية .

فليبق نظام الملكية الفردية وليبق معه نظام الأجر ولكن الدخل القومي يجب أن يضمن لمنتجيه الحقيقيين — وهم طبقة العمال — مستوى من الحياة صالحاً تختفى فيه مظاهر الموز والفاقة الصارخة من ناحية ويتيح لعمال قسماً صالحاً من العلم والثقافة والصحة والهنر البرئ من الفاحية الأخرى ومن الممكن تحقيق ذلك دون التوجه إلى إلغاء نظام الملكية الفردية .

أدرك المنكرون ورجال الأخلاق ورجال الفسقة والقانون منذ القدم أن الدخل الكبير الذي يفضل عن حاجات صاحبه لا يمكن في مجتمع يسمح بالفقر والعوز أن يكون حراً طليقاً لا يحمل إزاء البؤس والفاقة شيئاً من التبعة قل أو كثر كما يتوهم معظم الناس ووجدوا في هذا الشعور البذرة الصالحة التي يمكن استثمارها وإذا كانت العصور الأولى قد نزلت بهذه التبعة عن مستوى الإلزام والتنظيم الدقيق الذي كان يجب أن تبلغه فلماذا لا ترقى بها من مستوى الإحسان الاختياري الذي درجت فيه إلى مستوى الواجب الذي لا يجوز فيه التهاون ثم نضع تنظيم هذا الواجب وتنفيذه على عاتق الدولة نفسها بدلاً من تركه لحرية الفرد واختياره . وهذه الفكرة هي أساس التشريع الحديث الذي فرض على الدخل القومي من ضرائب الدخل المتصاعدة مالا بد منه لمحاربة الفاقة والمرض ونشر الثقافة والعلم بين الطبقة العامة .

ظهر إذا النظام الفاشي والنازي والشيوعي ولكن كثر من ثمار الفلسفة . والنظام الفاشي والنازي يقومان على أسس عامة واحدة وواضع أساس هذا النظام هو أفلاطون في جمهوريته الشهيرة . وربما كانت المحاولة التي قام بها هتلر وموسوايني هي أول محاولة تاريخية حقيقية لتحقيق هذا النظام الفاسفي في صورته الكاملة .

وفيما سبق ما يكشف عن خطأ أولئك الذين يرمون الفلسفة بالمقم ويمزون

إليها المعجز عن خدمة المجتمع . فقد اتجهت أنظارهم إلى العلم فأعجبهم منه أثره
البعيد في الحياة الصناعية والزراعية وفي الطب والهندسة وغيرها ثم اتجهوا وهم
في نشوة هذا الإعجاب إلى الفلسفة ، ولسكنهم لم يروا منها إلا نظريات الوجود
فلما لم يروا أثراً واضحاً لهذا النوع من النظريات الفلسفية في حياة الإنسان الصناعية
أو الزراعية أو الاجتماعية أو السياسية انهلوا على الفلسفة بالتجريح وأخذوا يرمونها
بالمعجز عن خدمة الإنسانية أو السير بها في طريق الرقي .

وسبب الخطأ أنهم لم يدركوا أن الفلسفة ليست نظريات الوجود وحدها
وأن الفلاسفة كما تصدوا للوجود فوضعوا لتفسيره نظريات متباينة كذلك عنوا
بدراسة الأخلاق والنظم السياسية والاجتماعية ووصلوا في ذلك إلى نتائج تتمتع
بدرجة عالية من الصحة وتستحق بسبب ذلك قدراً كبيراً من الثقة وأن هذا
النظريات لم تبق محصورة في الدوائر العلمية بل تعدتها إلى الحياة الخارجية فدوى
فيها صداها ووجد لها في المجتمع دعاء وأنصار استطاعوا أن يقنعوا الناس بها
ويحملوهم على اعتناقها السمي في تحقيقها .

ومهما يكن من شيء فقد أثبتت تلك الكلمة الموجزة السابقة أن الفلاسفة
منذ أقدم العصور لم يفرّدوا معضلة الوجود بالبحث بل تناولوا أيضاً المعضلات
الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وأن الكثير من أفكارهم قد أصبح الآن
حقيقة واقعة بفضل جهوده المصلحين الاجتماعيين والسياسيين وأن الفلاسفة
لا يزالون إلى اليوم يباشرون هذه المعضلة بالهمة والعزيمة التي كان يمارسها بها
أفلاطون وأرسطو وأن هذه الجهود الصادقة تكشف عن حقائق عملية جديدة تؤثر
أثرها في حركة التطور الانساني المستمر .

الفصل الثاني

الفلسفة في عالم التربية

تمهيد:

تدل الدراسات الإنسانية المختلفة المصادر والأنواع على أن الإنسان لا يبدأ نفسه ولا تستقم حياته الفردية والاجتماعية دون مبادئ كونية وخلقية وسياسية واقتصادية واجتماعية تكون أساساً لمقيدته عن الكون وسلوكه في حياته العملية ودعامة تشاد على مؤسساته الاجتماعية المختلفة .

وقد كانت الديانات أسبق من سواها إلى أداء هذه المهمة فتولت مبكرة الكلام عن نشأة الكون ومصيره والحكمة العليا التي تشرف على تدبيره وتصريف شئونه ، ثم ما آله ومصيره الإنسان فيه ورسمت لمقتضاها صور الحياة الصالحة الفردية والاجتماعية وحدد كثير منها الصور المرضية للنظام السياسي والاجتماعي . ومما لا شك فيه أن هذا العمل قد سدد حاجة إنسانية كبرى فالنفس البشرية طلعة لا تهدأ حتى تجد بياناً واضحاً عن طبيعة هذا الكون الغامض الذي تقلها أرضه وتظلمها سماؤه ويزخر من حولها بأنواع الكائنات . والإنسان من ناحية أخرى في حاجة إلى من يهديه إلى سواء السبيل في حياته العملية الفردية والاجتماعية وفي نظمه السياسية والاقتصادية ويريه أهداف الحياة الإنسانية ويوجهه إليها ، ويدله على الصور الصحيحة للمؤسسات الاجتماعية ويحمّله على تأسيسها والولاء لها .

ومهما يكن من شيء فقد أمدت الأديان معتقدها بهذه العقائد والنظم
فإراحتهم بالعقائد السكونية من حيرتهم العقلية وذلت لهم مسالك الحياة بالأخلاق
والآداب الانسانية التي جاءتهم بها وحماتهم عليها وأسبغت على حياتهم السياسية
والاقتصادية والاجتماعية صوراً واضحة دقيقة تقيها شر الفوضى والاضطراب .
وقد قدرت الأمم هذه الفوائد التي تجنيها من الديانات فاستمسكت بها وتوارثتها
أجيالها فلا يكاد الجيل الجديد يستقبل الحياة حتى يشرع المجتمع بوسائله المختلفة
في إعطائه العقائد السكونية الدينية وأصول السلوك التي يقررها الدين وصور
المؤسسات التي يدعو إليها ولا تقتصر المجتمعات الراقية في هذه العملية على عوامل
التربية العامة كالمدرسة والمنزل والبيئة الاجتماعية بل تؤسس مؤسسات خاصة لهذا الغرض
فبني المدارس وتكفل إليها القيام بهذه المهمة على أفضل الوجوه وأكفها .

ومهما يكن من شيء فنتيجة ذلك أن يدخل النشء الحياة العملية وهو مزود
بكل ما يحتاج إليه من هداية فكرية وأصول عملية واضحة تسدد سلوكه الفردية
والاجتماعي وتوضع له نظم المجتمع على اختلاف ضروبها .

ولكن لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أن الفلسفة أيضاً قد نزلت إلى هذا
الميدان فان اتفلسفة منذ البداية فد جعلوا مهمتهم تكوين فكرة واضحة عن
السكون في جملته كما عنوا في فجر الفلسفة أيضاً بتحديد أصول السلوك والنظم
السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحسبك أن تنظر إلى فلسفة أرسطو مثلاً
فقد حرص على أن يبين للناس أقسام الفلسفة فعرض أنواع الدراسات الفلسفية
المتعددة والغرض الانساني الذي يخدمه كل نوع منها . ولفت الأنظار في أثناء
هذا العرض إلى أن من أهم أقسام الفلسفة نظرية الوجود وأن مهمتها نظرية

لا عملية . فهدفها إزالة الخيرة والكشف عن حقيقة الكون ونظامه العام ، ثم
تخلص من هذا إلى الفلسفة العملية كالأخلاق والسياسة ، وذكر أن مهمتها
الكبرى عملية لانظرية فالنرض من علم الأخلاق قيادة الحياة الانسانية ومن السياسة
تنظيم المجتمع على صورة تكفل السعادة لأفراده .

وسند أن حدد أرسطو هذه التروق ونبه على هذه المبادئ لم ياتبس شيء منها
على أحد من الفلاسفة ، وقد انتقلت فكرتها إلى الفلسفة الحديثة فالفلاسفة في العهد
الحديث يفرقون بين نظرية الوجود وعلم الأخلاق والنظريات السياسية والنظام
الاقتصادي والاجتماعي ، ويعرفون لكل من ذلك أثره الخاص في حياة الانسان
العقلية والعملية ، ولكن الرابطة بين علم الأخلاق من جهة والنظريات السياسية
والاقتصادية والاجتماعية من الجهة الأخرى قد زادت وضوحاً والرأي الغالب
الآن على عدد غير قليل من فلاسفة الأخلاق المعاصرين أن أصول الأخلاق
العليا هي دعامة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وأن تلك الأصول
هي التي يجب ان تقرر صور تلك النظم .

الدين والفلسفة إذاً يعملان بوجه الاجمال في أفق واحد ويقومان للانسانية
بالقيادة والارشاد في أمر الوجود والأخلاق والنظم الانسانية المختلفة ، ومن يرجع
إلى تاريخ البشرية يرى تماقب الدين والفلسفة على أداء هذه المهمة في كثير من
الممالك ، ومغزى هذا من الناحية التربوية هو أنه لا بد للحياة الانسانية من
العقائد الكونية والأصول الأخلاقية والنظم الانسانية العامة ، وأن من واجب
كل شعب أن يجعل كل هذه المبادئ في صورتها الدينية أو الفلسفية جزءاً أساسياً
من ثقافة بنيه حتى لا يعيشوا في حيرة عقلية أو ضلال وفوضى في حياتهم العملية
ونظمهم السياسية والاجتماعية .

ولا نريد أن نتبع الآن تاريخ هذه الحركة التي كانت أوروبا منذ أقدم عصورها مسرحاً دائماً لها ، وإنما نكتفي بهرض الفصول الأخيرة منها لنصل بذلك إلى بيان الدور الهام الذي تقوم به الفلسفة في التربية في الوقت الحاضر في كثير من الممالك الأوروبية .

الفلسفة في المنهج المدرسي الحديث

كانت الكنيسة الكاثوليكية في القرون المتوسطة تبسط سلطانها على أوروبا دون منافس ، وكان لها حق فرض عقائدها ، فكان الدين الكاثوليكي يعلم في المدارس جميعاً دون ان يشير ذلك أي اعتراض . فلما ظهرت طائفة البروتستانت بعقائدها المختلفة عن عقائد الكنيسة الكاثوليكية ونظامها المستقل عنها وظهر في الجو مبدأ حرية التفكير أصبح تعليم الدين في المدارس مشكلة تربوية كبرى .

أولاً — هل يتفق ومبدأ حرية التفكير أن نعهد إلى طفل لم ينضج عقله بعد فنلقنه عقائد كونية وإجتماعية وسياسية تعلمه مستواه الذكائي . أليس ذلك ضرباً من التلقين يتنافر وقديسية مبدأ حرية التفكير أليس الوضع الديموقراطي الصحيح هو أن نمهل حتى يصل في نموه إلى دور يستطيع فيه أن يفكر في تلك المباحث العالية الغامضة ثم نعرضها عليه ليفكر فيها .

ثانياً — إذا جاز أن نعلم الدين ، فأى دين يكون . لم يعد الناس يؤمنون بدين واحد كما كان الحال من قبل فقد أصبحوا فرقا متعددة فظهر البروتستانتى والمفكر الحر وغيرهما إلى جانب الدين الكاثوليكي اليهود .

ومع ذلك فقد مضت الكنيسة الكاثوليكية في طريقها تعلم أبناء الكاثوليك دينهم ، وأسست الكنيسة البروتستانية مدارس خاصة لأبناء اتباعها دون أن تهتم هذه أو تلك بصيحات المفكرين الأحرار . فلما تغير الحال وأصبحت التربية من واجبات الدولة أخذت المعضلة صورة حادة ، فهل تعلم الدولة الدين أم لا تعلمه . وإذا قررنا أن من واجبها تعليم الدين ، فأى دين تعلم .

ومهما يكن من شيء فليس الفصل في هذه المعضلة بالأمر الهين فقد يكون لأصحاب مبدأ الحرية الفكرية ما يقولونه ضد التفكير بتعليم الدين ولكن الدين يقوم في حياة الفرد بدور لا يستطيع هرب أن يتجاهله . فالتربية الصحية لا يجوز أن تقتصر على تعليم الآداب والمهن وتترك تربية العقيدة والضمير ، تلك التربية التي كان قدامى المرين يضعونها في رأس القاعة وينهبون إلى أنها تكون النفس الإنسانية مباشرة على حين أن التربية الصناعية لا تكاد تجاوز يدي الإنسان وأنامله وتقويم حركاتهما وسكناتهما . أيمن أن نستطيع نظاماً تربوياً يخرج إلى المجتمع أفراداً خلوا من عقائد كونية ومبادئ أخلاقية تنير السبيل أمامهم وتسدد خطاهم في سلوكهم الفردي والاجتماعي . الا تكون النتيجة إذا قصرنا عملنا على تزويد الناشئ بمهارات فنية أن تخرج للناس آلات بشرية تتحكم فيها شهواتها وأطماعها الذاتية . ومهما يكن من شيء فقد كان الموقف دقيقاً جداً فأما أن نخضع للاعتبارات المشار إليها آنفاً فننزل على حكم مبدأ حرية العقيدة فلا نعلم ديناً ما تاركين للفرد إذا ما كبر وترعرع واستطاع التفكير في المسائل الدينية أن يكون عقيدته بنفسه مع ما يترتب على ذلك من الآثار السيئة السابقة الذكر وأما أن نأخذ بمبدأ تعليم الدين فرقاً من تلك النتائج الضارة فنعلم الأديان المختلفة في مدارس الدولة على أن يكون الدين خارج المنهج الدراسي وغير خاضع

لما تخضع له مواد المنهج من اختيارات وامتحانات مدرسية وحينئذ يكون تعليم الدين عملاً شكلياً لا يؤر في عقول الناشئين بل قد يؤدي إلى عكس المطلوب فيوحي إلى نفوس إلى نفوس التلاميذ أن ليس للدين من الأهمية والاعتبار ما له مواد المدرسية الأخرى وهي فكرة كفيلة بالقضاء على كل أثر صالح لتعليم الدين . هذا إلى أن إعفاء التلاميذ من الامتحان في مادة الدين يفرهم بالاهمال وعدم العناية فلا يكادون يحصلون من دراسة الدين على حاصل .

من أجل هذا اتجهت أفكار الباحثين إلى طلب حل آخر فعرضت حلول متعددة لا نحب أن نستقصيها فيطول بنا القول والموضوع ليس دراسة الدين في المدارس ولكنه أثر الفلسفة في التربية ولذا فلا مفر لنا من الاقتصار من ذلك على ما يمس التربية نفسها .

فإن الحلول التي عرضت أن يدرس من الدين المقدار الذي تجتمع عليه الديانات وتترك الفروق بين الديانات المختلفة وقد كان الرفض نصيب هذا الحل فاتباع كل دين حر يصون على أن يتعلم أبناؤهم دين آباؤهم وأجدادهم كاملاً غير منقوص ثم اتجهت الأنظار إلى الفلسفة كوضع من الأوضاع الممكنة وذلك أنه إذا كان اتباع الديانات المختلفة قد رفضوا تعليم المشترك من الدين كحل للمعضلة مع أنه يضم أساسيات الدين المتفق عليها بينهم جميعاً أفليس من الممكن أن تقدم الفلسفة في صورتها المثالية كوسيلة لحل هذا الموقف المعقد فالفلسفة المثالية تمكن المدرسة من أن تقدم للمجتمع شبانا ذري عقائد كونية وتقديرية متفقة مع العقائد الدينية .

وهذا حل يتفادى جميع الصعوبات التي يشيرها المفكرون الأحرار أو الفرق الدينية .

أما الطوائف الدينية فليس لها ما تعرض عليه فان تعلم الفلسفة على هذه الصورة يمس الناشئين بأساسيات الديانات ويمهد السبيل لما قد يتلوه من عرض ديني بحت .

وأما أنصار حرية الرأي فيجب أن يقرروا هذا الوضع أيضاً لأنه لا يسبداً حرية الرأي وذلك أن تعلم الفلسفة يأخذ صورته نظرية بحيث يتمتع العقل فيها بحرية التفكير . والواقع أن هذا الوضع قد لاقى قبولا بل ترحيباً من عدد كبير من المرين ورجال الكنيسة فدخلت الفلسفة المدارس ودرست على النحو السابق الذكر فكان من آثار ذلك أن استطاعت المدارس بطريقة لا تثير اعتراضاً من أحد أن تقدم للمجتمع شباناً يتمتعون بعقائد وأخلاق مطابقة للعقائد والأخلاق الدينية تقودهم وتنير السبيل أمامهم في حياتهم الفردية والاجتماعية .

فدراسة الفلسفة في المدارس تتناول عادة نظرية الوجود والأخلاق الفردية ونظام المجتمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ونتيجة ذلك أن يفادر الفرد المدرسية بتقيده في الوجود ونظرية في أهداف الحياة الفردية ثم عدد من النظريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كالديموقراطية ونظام الأسرة الموحد الطرفين مثلاً والنظام الاقتصادي الاشتراكي .

ولهذا المنهج الواسع أثر بين في حياة المجتمع فهو أولاً يضع بندر المصلحين الاجتماعيين ويمهد لظهورهم فكثير من أبناء هذه المدارس يخرج بفكرة مستنيرة عن نظام المجتمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبعض هؤلاء قد تستحوذ تلك الأفكار على نفسه وتتملك فؤاده فينقلب دون شعور منه أداة طيعة في يد إرادة علياً تتخذ منه وسيلة لاصلاح المجتمع وتغيير أوضاعه ونحرير شعوبه .

وثانياً ، تهيم هذه الدراسة الجوفظهور الأحزاب السياسية على أسس قوية مستنيرة . فان هذه الدراسة تحمل من نالوا منها قسطاً كافياً على التفكير في الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تفكيراً مطابقاً للأصول الفلسفية وتمطيطهم عقيدة صالحة في كل ذلك وإذ ذلك يظهر الايمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولكنه يظهر بطبيعة الحال في صور مختلفة فينضم ذوو الآراء المتماثلة بعضهم إلى بعض وتتكون منهم الأحزاب السياسية الحديثة التي تنشر عقيدتها بكل وسيلة وتسمى إلى الوصول إلى الحكم لتحقيق مناهجها .

و بالأجمال فظهور هؤلاء القادة المفكرين وهذا الجمهور المثقف المستنير في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية يوجد الموقف الثقافي الضروري للنهوض بالمجتمع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً فسينبرى أولئك المفكرون للكتابة والدعوة فيطلبون على الناس بمقالاتهم وكتبهم ولكنهم ان يطلعوا على جمهور جاهل لا يفهم عنهم ما يقولون فتضيع جهودهم وتفنى دعوتهم ولكنهم يجدون جمهوراً نال حظه من الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية يفهم عنهم ويستجيب لهم ويسير على ضوء هدايتهم وإذ ذلك يسير المجتمع بخطى مطمئنة نحو أهدافه السياسية والاجتماعية . سينشر أولئك الدعاة الأفكار في أرض خصبة فتنتشر وتنمو في الممالك الديمقراطية تستطيع الكثرة أن تحكم وتتقد منهاجها القومي فتسير البلاد كلها عن عقيدة وإيمان إلى أهدافها التقدمية المنشودة .

تلك هي إحدى فوائد تعليم الفلسفة في المدارس العامة .

فلسفة التربية

على أن صلة التربية بالفلسفة لا تنتهي عند حد تقديم جزء من المنهج الدراسي للفلسفة تتخذ من التربية نفسها موضوعا لبحثها . وقد درس الفلاسفة التربية فيما درسوه من شئون المجتمع وبكروا إلى ذلك فسبق إليه أفلاطون في كتابه الجمهورية التي ظهرت في فجر الفلسفة الأخرى . وكذلك عرض أرسطو للتربية ومشاكلها . ولا تزال مباحث أفلاطون في التربية جديدة لم يخلفها من الزمن ولا كرا الأيام . ولا يزال علماء أوروبا وفلاسفتها كلما أغمض عليها الموقف في السياسة والتربية والفلسفة والاجتماع يصيحون : « هلم فلنرجع إلى أفلاطون » .

واستمرت عناية الفلاسفة بالتربية متصلة غير منفصلة منذ ذلك الحين ، فكتب فيها في العصر الحديث كبار الفلاسفة ، مثل « لوك » و « كانت » ، وجاء « روسو » فوضع تانتي الكتابين الخالدين في عالم التربية ، أعنى جمهورية أفلاطون ، وأميل روسو .

والواقع أن الفلاسفة لا يمكن أن تنقطع صلتهم بالتربية ، ولا تستطيع التربية أن تسير إلا على هدايتهم ، وذلك أن للتربية نواحي مختلفة ، فلها أهداف تحاول تخفيفها ، ولها وسائل عامة وخاصة تستخدمها في تحقيق تلك الأهداف التربوية .

فعلى المربي أن يعرف تلك الأهداف والطرق قبل أن يباشر مهمته .

أما وسائل التربية فعلم النفس خير عون على بيانها وتحديدتها ، فعلم النفس مثلا يدرس طبيعة عملية التفكير التي تستخدم في دراسة العلوم النظرية المختلفة

كالتجربة والكيمياء والرياضة وسواها ، ويجدد الخطوات النفسية العامة التي يخطوها العقل البشري في استنباط القواعد العملية العامة وتطبيقها ، وهذه الدراسة تعطينا الأسس العامة لطريقة تدريس العلوم ، وكتاب « ديوى » في التفكير يقدم لنا مثالا صالحا لهذا فديوى مرب ، وقد وضع كتابه هذا لفائدة تربوية ، وهى أن يبين للمدرس الطريق النفسى الذى تسلكه عملية التفكير بوجه عام ، والذى يجب أن يماون تلاميذه على سلوكه فى دراسة المواد الدراسية المختلفة حتى يكون سيرهم موافقا للسبل الطبيعية النفسية ، وطريقة المشروع نفسها التى وضعها هذا المربي الكبير تستمد أسسها العامة من علم النفس أيضا ، فأساسها اللعب ، وهى عملية فطرية تلقائية ، تتجه كما دلت الدراسات النفسية الأخيرة إلى صور الصناعات المستقبلية ، وتستخدم فى هذا السبيل مدداً من الطاقة النفسية لا يكاد يتقده ، وهذه النزعة هى أساس طريقة المشروع ، فطريقة المشروع لا تكاد تمدو تقديم الأدوات اللازمة لصناعة من الصناعات ، ثم إغراء التلاميذ لتحرك فيهم نزعة اللعب ، فتدفعهم إلى العمل وتدخل عملية التفكير فى رأى « ديوى » فى هذه الطريقة كجزء طبيعى منها ، فالمشكلات التى تعرض فى أثناء العمل تثير قوة التفكير فتنبعث لحلها والتغلب عليها ليتسنى للناشىء بعد ذلك العودة إلى ما بين يديه من عمل .

والذى يعنيننا من هذا أن التريه تتلقى من علم النفس معرفة خاصة ، وأن أجل لخدمات التى يقدمها علم النفس للتربية هو تهذيب طرقها وإلباسها الثوب الطبيعى الذى يكتشفه العلم المذكور فى العمليات النفسية التلقائية .

أما الفلسفة فتقدم للتربية خدمة أجل وأعلى ، فان التربية لا تستطيع أن تسير فى عملها حتى تعرف الأهداف التى يجب أن تتجه إليها ، والدراسة الوحيدة

التي تستطيع أن تؤدي هذه المهمة هي الفلسفة ، فلا مفر للتربية من أن تستضيء بضوئها وتتلقى الهداية في هذا الشأن من أفقها ، وذلك أن أهداف التربية ليست مستقلة عن أهداف الإنسانية العسامة ، ولهذا لا يمكن أن ترسم أهداف التربية بوضوح إلا إذا عرفنا قبل ذلك أهداف الحياة الإنسانية بوجه عام .

ومن البين أن تحديد تلك الأهداف هي مهمة الفلسفة ، بل مهمتها الكبرى وأن أهداف التربية تختلف تبعاً للرأينا في أهداف الحياة ، بل تبعاً للرأينا في أهداف الحياة وطبيعة الوجود معاً . ومن يرجع إلى تاريخ مناهج التربية في السنين الأخيرة يرى هذه الحقيقة واضحة كل الوضوح ، وخير وسيلة لتوضيح هذه الفكرة أن تقدم الأمثلة الضرورية لذلك ، وأول ما يخطر بالبال في هذه المناسبة هو « اسبنسر » الفيلسوف الإنجليزي الشهير ، فان فلسفته متعددة الجوانب ، فهي تضم نظرية في الوجود ، وأخرى في التقدير كما أنه قد وضع كتاباً في التربية انعكست فيه نظرية التقدير المذكورة .

ولا زريد أن نتعرض لنظرية في الوجود بأكثر من الإشارة إلى أنها مادية الصبغة على رغم جميع الظواهر ، ونظريات الوجود تؤثر عادة في نظريات التقدير ، فالرجل الذي لا يؤمن بالله ، ولا يؤمن بالعقل وما يتصل بالعقل ، ولا يرى في الكون إلا ذرات مادية متحركة تنشعب منها جميع ظواهره يقدر أهداف الحياة عادة تقديراً مطابقاً لهذه المبادئ فلا يستسيغ ما قد يذهب إليه بعض الناس من أن الغاية هي الاتصال بالله ، أو أنها القيم الروحية من علم وجمال ، ونحو ذلك مما يصبو إليه العقل وتترع إليه الروح ، ولكنه يذهب إلى أن الحياة الطبيعية هي الهدف الذي أنجبت إليه عملية التطور الكونية ، وتتهجه إلى الاحتفاظ به النزعات الفطرية ،

ومن ثم فهي القيمة العليا التي يجب أن تتجه إليها الجهود الإنسانية .

و بالإجمال ففي جو مادي لا يؤمن بغير المادة بوجود يصبح وجود الإنسان المادي هو الهدف الذي يجب أن توجه إليه جهود الإنسان ومساعدته ، ولا يبقى موضع للحديث عن عقل لا وجود له ، وقيم عقلية أو كونية لا سند لها في الكون .

ولكل فلسفة تقديرية أثر مباشر في تحديد أهداف التربية ، فاللادينيون الذين يتخذون من الحياة أو الوجود المادي هدفاً للجهود الانسانية لا يجدون صعوبة في تحديد أغراض التربية العامة ، فعلى التربية أن تهيئ الفرد للاحتفاظ بحياته ، وهنا تعلم قيمة التدريب المهني الذي يحاول أن يكون للمهارات المهنية الضرورية للإنتاج الصناعي والزراعي الذي تتوقف عليه حياة الانسان ورفاهيته وتعلم تبعاً لذلك قيمة العلوم الضرورية لهذا التدريب المهني المنتج ، وبخاصة العلوم التي تعتمد عليها الصناعات الكبرى ، وفي مقدمتها علوم الطبيعة والكيمياء والميكانيكا ، ونحو ذلك ، وتعلم قيمة علم الصحة والطب لضرورتها الواضحة للاحتفاظ بالحياة . ولا نحب أن نوهل في استقصاء المواد الدراسية الضرورية للحياة في جميع صورها فيكفينا من ذلك المبدأ العام ، وهو أن المواد الدراسية تقدر بأثرها في حياة الانسان أماما يسمى بالقيم الروحية ، كالعالم الذي لا هدف له إلا المعرفة والدراسات التي تعين على رؤيه الجمال ونحو ذلك من الدراسات التي يفتنى سعيها إلى الوصول إلى نظرية صحيحة ، أو رؤيه صورة منسقة جميلة ونحو ذلك مما لا يؤثر في حياة الانسان المادي فان الغلاة من أولئك الماديين يضمنون عليه بالمكان الذي يشغله في المناهج القديمة ، و « اسبنسر » يمثل بوجه عام هذا النوع من التفكير المادي في نظرية التقدير والتربية . أما أكبر أنصارها

في أمريكا في الوقت الحاضر ، فهو الفيلسوف والمربي الشهير « جون ديوى »
وتلاميذه المنتشرون في طول تلك البلاد وعرضها .

وإذا كانت هذه هي نزعة الفلسفة المادية في التربية فإن الفلسفة المثالية
في تصويرها لأهداف التربية تختلف عنها اختلافاً كبيراً . ومرجع هذا بطبيعة
الخال إلى الخلاف بين المدرستين في تصور الوجود وتقدير القيم . وتبدو شدة هذا
الخلاف وحدته واضحة منذ أقدم عصور الفلسفة . فالفلسفة اليونانية القديمة
في صورتها الروحية التي يمثلها أرسطو وأفلاطون تؤمن بالقيم الروحية كالمعلم والجمال
والخير . وكانت المدينة اليونانية تقوم فعلاً على هذا الأساس فكان أشرف
اليونان في زمن السلم يقضون أوقاتهم في البحوث العلمية والتذوق الأدبي والفني
لما يقدمه المسرح وفنون النحت والتصوير وفي العبادات ونحوها .

وأساس ذلك من الناحية النظرية إيمان أرسطو وأفلاطون بوجود العقل
وبأنه أشرف شتى الشخصية الانسانية ، وأن غاياته التي ينزع إليها من علم
وجمال ، وخير ترضى أشرف العنصرين ، وهو العقل الذي لا يفتأ يظماً إليها
وينزع نحوها .

وقد كان أثر ذلك في فلسفة التربية عند أفلاطون وأرسطو واضحاً . فقد
شغل التدريب على تذوق الجمال وعلى التفكير العلمي ونحو ذلك من النيات
الروحية أوسع مكان في المنهج التربوي الذي وضعه أفلاطون .

أما أرسطو فقد رأى في قوة التفكير خاصة الانسان التي تميزه مما عداه
من عالم الأحياء واح فيها مهمته التي خلق لمزاوتها في هذه الحياة فوضع التفكير
في رأس القيم الروحية وطبعي لفيلسوف يقدر التفكير هذا التقدير أن يذهب
إلى أن مهمة التربية الكبرى هي التدريب على التفكير ، وأن واجب المربي

هو استخدام المواد الدراسية في إنماء هذه القوة وإعدادها .

والمهم من الأمر هو أن الإيمان بالعقل يخالف في أثره وجوده وإنكاره وإنه إذا كان المنكرون لوجود العقل لم يروا شيء في الوجود قيمة أعلى من قيمة الحياة المادية الطبيعية فإن المؤمنين بالعقل لم يروا للحياة كل هذه القيمة فذهبوا إلى أن القيمة العليا هي الأهداف التي ينزع إليها العقل من حق وجمال وخير . وكما اختلف الفريقان في تقديرهم لأهداف الحياة العامة كذلك اختلفوا في تقديرهم لأهداف التربية ، فرأى فريق ضرورة الإعداد للحياة بالتدبير المهنية والفنية وما تسند إليه من علوم طبيعية ، وذهب الآخرون إلى ضرورة التدريب على حب الحقيقة وظلها في جميع نواحي الكون ومناطقه والتدريب على تذوق الجمال وإنتاجه ، وأن ذلك هو هدف التربية الأعلى وصورة الحياة الإنسانية الفاضلة . ويمثل المثاليين في أمريكا في الوقت الحاضر الأستاذ « هورن » فهو كغيره من المثاليين يرى أن العقل هو الحقيقة العليا . وبعد كمال العقل ونموه غاية الحياة الإنسانية العليا ، ويذهب إلى أن مهمة التربية هي المبادرة إلى إنماء جميع الاستعدادات العقلية كقوة التفكير والتذوق الفني والمواطفة الفاضلة وطبعي لفلسفة تمد العقل للحقيقة العليا في الوجود أن ترى الهدف الإنساني في كماله كما أنه من الطبيعي أن يرى الماديون أن الهدف هو كمال الحياة الطبيعية .

والغرض الذي نتوخاه من كل ذلك أن نكشف عن حقيقة هامة وهي أن الفلسفة هي القادرة وحدها على توجيه التربية وأنها تؤدي مهمتها هذه في أمريكا وأوروبا حق الأداء فهناك في معاهد التربية أساتذة لفلسفة التربية وأساتذة للتربية يختارون من صفوف الفلاسفة المتخصصين في التربية . وقد تبنى معهد التربية بلندن إلى هذه الحقيقة ، فقرر أن يختار أساتذة التربية فيه من الفلاسفة المشتغلين بالتربية ، كما قرر أخيراً دراسة قدر من الفلسفة على من يتخصص في التربية .